

# التشريعات الاقتصادية وانتظام البيئة السياسية والمؤشرات الإيجابية.. تبشّر بالخير

تحقيق الأثر المالي الجيد من الخطط الحكومية المتمثلة في خطة التنمية بالتعاون مع القطاع الخاص. في السياق ذاته، قالت مصادر متابعية ان الكويت تتربع على فوائض مالية ضخمة وأخرى مقلها في الحساب الجاري رغم بعض الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وأن الفائض في الميزانية الحكومية وفي الميزان التجاري سيبقى على درجة عالية من القوة على المدى المتوسط تأسيساً على التقديرات الحالية لأسعار النفط المستقبلية، وأن هذه الفوائض لن تتأثر حتى لو ارتفعت مستويات الاستثمارات العامة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات الأمر الذي دفع «موديز» إلى ترقية الكويت إلى مستويات جديدة من التصنيف. وعبرت المصادر عن تفاؤلها في تحسين النظرة المستقبلية للتصنيف السبدي للكويت بشكل إضافي في ظل خطة التنمية، لكنها رأت أن ذلك يرتبط بوتيرة تنفيذ المشاريع الواردة فيها، مبينة أن الالتزام بتنفيذ الخطة الخماسية من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي ويعزز نموه، ما سينعكس إيجاباً على التصنيف السبدي على المدى الطويل.

وموقف البنوك من الإقراض، والتحويلات المالية من الدول المصدرة للنفط إلى الدول المستوردة، والطلب على الواردات غير النفطية في الولايات المتحدة وأوروبا، والأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة حالياً، الأمر الذي سيدفع الكويت إلى التحسن الاقتصادي الذي سيعود بالإيجاب على نصيب الفرد وتحسن ملحوظ في وتيرة الاقتصاد الوطني وبالتالي عودة الثقة للمستثمرين سواء من المحليين أو الأجانب. وأشارت المصادر إلى أن سياسة القوة المؤسسية والقدرة على التنبؤ بشكل أساسي تشكل أهمية خاصة في نظرة «موديز» في عمليات تصنيف السندات السيادية المنهجية، وأهمية خاصة كذلك لإدراجها في أعلى تصنيف الفئات، كما أن عودة انتظام البيئة السياسية العامة في الكويت، وانتهاء مرحلة الصدام الصاحب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أثرا تطویر القطاع الخاص الذي يعاني من المحدودية، بالإضافة إلى اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تحسن الأداء على الصعيد المالي والتجاري، لاسيما ارتفاع أسعار النفط والإنتاج ومستويات التحفيز المالي،



من المفترض ان تساعد تلك القوائم على مجلس الأمة على التشريعات الاقتصادية التي طال انتظارها والتي تناولت العديد من المجالات والقطاعات الاقتصادية في البلاد مثل قانون الخصخصة وقانون هيئة اسواق المال وقانون العمل والموافقة الجماعية على خطة التنمية الجديدة، حيث

كانت وراء هذا الرفع ومنها موافقة مجلس الأمة على التشريعات الاقتصادية التي طال انتظارها والتي تناولت العديد من المجالات والقطاعات الاقتصادية في البلاد مثل قانون الخصخصة وقانون هيئة اسواق المال وقانون العمل والموافقة الجماعية على خطة التنمية الجديدة، حيث

السيادية بعين الاعتبار عند إجرائها للتصنيف واستخراج مؤشر الجدارة، والتي كان أهمها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي يعكس مقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وسداد قيمة القرض في خدمة الدين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، فضلاً عن وضع الموازنة العامة، ووضع الميزان الخارجي الذي يدل على أن العجز فيه يدل على اعتماد القطاع العام والخاص على الموارد المالية من الخارج ووضع المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية والمراجعة التاريخية لعدم السداد. كما تأخذ تصنيفات الجدارة في الحسبان الأخطار السيادية والتوجهات الحكومية التي قد تؤثر في بيئة الأعمال والعمل المصرفي والاستثمار، بالإضافة إلى درجة انتظام البيئة السياسية العامة في الدولة، والعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أنها تركز على درجة ضعف أو قوة تأثير مؤسسات الحكم وأثره المستقبلي على الدولة في إطار السياسات الكلية. ومن ذلك المنطلق أفادت مصادر متابعية بأن هناك مجموعة من المعطيات الرئيسية

محمود فاروق أشار تقرير وكالة التصنيف الائتماني (موديز) بشأن رفع التصنيف السبدي للكويت من حيث النظرة المستقبلية من «سالب» إلى «مستقر» عدة تساؤلات عن العوامل والمعطيات التي استندت إليها الوكالة في رفع التصنيف. وتأتي تلك التساؤلات بعد أن أعلنت الوكالة عن خفض تصنيف الكويت في يونيو العام الماضي إلى «سلب»، وقالت حينئذ أنها سترفع هذا التقييم متى ما تحسنت العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الكويت، وهو عامل قالت الوكالة أنه سيدعم صياغة وتطبيق القوانين التي من شأنها تطوير سياسة تنويع مصادر الاقتصاد في البلد الخليجي. تسألت عدة طرحتها «الأنباء» على مجموعة من مسؤولي القرار السياسي والاقتصادي حول المعطيات الرئيسية وراء هذا الرفع والعوامل التي استندت إليها، خاصة بعد ان بلغت التصنيفات إلى قمتها في العامين الماضيين بسبب الظروف الاقتصادية حينها، وللوقوف على المعطيات وراء الرفع التصنيف. ومن المهم أولاً تحديد العوامل التي أخذتها وكالة التصنيف للجدارة الائتمانية

الرموز المستخدمة ومدلولاتها	
A	تقييم فوق المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية ويحمل احتمالاً مقبولاً للمخاطر.
Baa	تقييم متوسط لجودة الجدارة الائتمانية للسندات والأسهم المفضلة ويحمل أيضاً مستوى احتمال مقبول من المخاطر حالياً لكن يجب توخي الحذر في المستقبل.
Ba	تقييم دون المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية مع عنصر مضاربة، وبالتالي فإن مستقبل هذه السندات والأسهم لا يمكن ضمانه.
B	تقييم يخلو من العناصر الأساسية العامة للاستثمار المرغوب مع تزايد في عنصر المضاربة.
Caa	تقييم ضعيف لجودة الجدارة الائتمانية مع وجود عنصر المخاطرة بالنسبة للاصل وسعر الفائدة.
Ca	تقييم ضعيف لجودة الجدارة الائتمانية مع درجة عالية من المضاربة والمخاطرة واحتمال كبير على عدم القدرة على السداد للاصل وسعر الفائدة.
C	أقل تقييم جدارة ائتمانية يمكن ان تحصل عليه سندات او اسهم مفضلة، ويصعب تحديد مستقبلها الاستثماري لأنه ضعيف جداً.

الرموز المستخدمة ومدلولاتها	
A	أفضل وأعلى تصنيف ائتماني، وأعلى درجة من درجات الاستقرار المالي المتوقع في المستقبل.
B	تصنيف قوي للجولة الائتمانية، ودرجة استقرار مالي جيدة.
C	تصنيف مقبول لجودة الائتمان ولدرجة استقرار المالي المتوقع.
D	تصنيف متواضع لجودة الائتمان ولدرجة الاستقرار المالي المتوقع.
E	تصنيف ضعيف لجودة الائتمان ولدرجة الاستقرار المالي المتوقع.
الرموز المعدلة (+)، (-) للدلالة على توقع النزول أو الصعود من مستوى التقييم الحالي.	
رموز تصنيف الجدارة الائتمانية للديون (السندات) والأسهم المفضلة Preferred Stocks.	
Aaa	تعني أفضل وأعلى تقييم لجودة الجدارة الائتمانية للسندات أو الأسهم المفضلة، ويحمل أقل احتمال مخاطرة.
Aa	أعلى تقييم لجودة الجدارة الائتمانية، ويحمل احتمالاً أكبر نسبياً للمخاطرة عن تصنيف Aaa.



لأن الحياة فرص - العنصر الإنساني - عند إضافته إلى معادلة الهيدروجين والأكسجين والكربون يتغير العالم بأكمله. عندما اكتشف أبحاثاً جديدة وطولاً مبتكرة لشاغل تواجه عالمنا، نحن في شركة داء للتكنولوجيا نسطر العلم ونوظف المعرفة والتكنولوجيا لتطوير باستمرار كل ما هو ضروري في تقدم البشرية. نغتر داء بأن تكون دائماً راسماً رئيسياً لمنظمة لوبانك "مركز لوبانك لإنتاجات الشباب" الرائدة في مجال التنمية الشاملة للشباب الكويتي، العنصر الإنساني... بشكل دوماً جوهر "داء" وكيانها. لمعرفة المزيد عن "داء" والعنصر الإنساني، اتصل بـ 965 2299 7854 أرقام بربار: www.dowmiddleeast.com



www.dow.com  
© 2010 Dow Chemical Company  
A member of The Dow Chemical Company